معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. وبالتالي فإن القيمة العادلة هي إجراء قائم على السوق، وصاحب طريقة القيمة العادلة صعوبات كثيرة منها انها تتطلب سوق نشط واسعار معروفة ولكنها تتميز بسهولة التطبيق في المحاسبة عن الاوراق المالية ،وفي الآونة الأخيرة فان المبادئ المحاسبة المقبولة عموما دعت بشكل متزايد إلى استخدام قياسات القيمة العادلة في البيانات المالية، وغالبًا ما يشار إلى مبدأ القيمة العادلة. وقد تكون معلومات القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية لأنواع معينة من الموجودات والمطلوبات وفي بعض الصناعات. وسمحت معظم معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي خصوصاً بعد تعديلها وتحديثها بتطبيق خيار القيمة العادلة في القياس المحاسبي ، وتستعمل أكثر النظم المحاسبية أساس التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ، وهذا يعني بان الكلفة التاريخية لم تعد الأساس الوحيد للقياس المحاسبي بل أضيف لها القيمة العادلة .

وعليه فان السمة المختلطة تسمح باستخدام التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ، على الرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية لا يزال يشكل أساسا مهما للتقييم والتسجيل والإبلاغ عن معلومات القيمة العادلة، وعليه ينبغي أن يزيد إرشادات القياس والإفصاح الأخيرة من المقارنة عند استخدام قياسات القيمة العادلة في البيانات المالية والملاحظات ذات الصلة .

٢. **مبدأ الاعتراف بالإيراد(تحقق الايراد)** : يعد الايراد جزء من العناصر الرئيسة للقوائم المالية، ويقوم هذا المبدأ على أساس عدم الاعتراف بالإيراد وتسجيله بالسجلات الا بعد تحققه وتحصيله ولذلك فالاعتراف بالإيراد يكون عند نقطة بيع السلعة أو تأدية الخدمات فالاعتراف عند هذه النقطة يعد أمراً منطقياً وذلك لان الوحدة الاقتصادية تكون قد أكملت عملية اكتساب الايراد اذ يمكن عندئذ قياس القيمة المحققة من بيع السلع أو تقديم الخدمات المتبعة بطريقة موضوعية في ضوء السعر المثبت في فواتير البيع للعملاء.

وتوجد حالات استثنائية يمكن من خلالها اعتبار الايراد متحققاً بمجرد الانتاج وذلك متى كان البيع محدداً بموجب عقود مقدمة مؤكدة ،كما يتم الاعتراف بالإيراد في بعض الحالات بشكل جزئي وذلك بموجب نسب انجاز كما هو الحال في عقود المقاولات.

٣. **مبدأ الاعتراف بالمصروفات(تحقق المصروف)** : تم استبدال مبدأ مقابلة المصروف الى مبدأ تحقق المصروف من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) بالاتفاق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كأحد المبادئ المحاسبية عند القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية ، وان الهدف من هذا المبدأ انه يساعد في تحديد نتيجة نشاط الشركة من ربح أو خسارة بمقابلة الايرادات المتحققة خلال المدة المحاسبية بالمصروفات المستنفذة في سبيل تحقيق هذه الايرادات، ويتحقق المصروف ويعترف به عندما تحدث تدفقات خارجة أو باستعمال موجودات أو حدوث التزام، أي بمعنى انه يتم تحميل المدة المحاسبية بما يخصها من المصروفات التي ساهمت في تحقيق الايرادات التي تخص نفس المدة بغض النظر هل تم دفع هذه المصروفات أم لا، فاذا كانت هناك مصاريف متحققة ويتوقع أن تقدم منافع مستقبلية فينبغي اعتبارها موجود أو مصاريف غير مستنفذة أما المصاريف التي ساهمت في توليد ايراد المدة الحالية فتعد مصروفات تظهر في قائمة الدخل لنفس المدة التي يعترف فيها الايراد المتحقق من بيع السلع أو تقديم الخدمات.

٤. **مبدأ الإفصاح المحاسبي :** يشير هذا المبدأ الى ضرورة توصيل كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج الاعمال الى مستخدمي المعلومات المحاسبية ،أذ يقتضي هذا المبدأ بمنع اخفاء المعلومات التي يحتاجها المستفيدون لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وتجعل القوائم المالية مضللة لمستخدميها. وان الهدف من هذا المبدأ ضمان الشفافية في اداء الوحدة الاقتصادية بحيث لا يتم حجب اي معلومات قد يحتاجها المستفيدون في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية. وهناك وسائل متفق عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية هي:

ثانياً: الفروض المحاسبية : Accounting assumptions

الفروض هي الاساسيات أو حجر الزاوية الذي يشتق منه المبادئ المحاسبية وتكون اشمل واعم من المبادئ فهي تعد مسلمات وبديهيات لأغراض اعداد القوائم المالية فالفروض هي تعميمات مبسطة عن الواقع العملي والتي تكون مناسبة في معظم الحالات ، ويجري وضع الفروض من أجل فهم الظروف والاحداث المحيطة أو تثبيتها وبناء أفكار أو ظروف في ضوئها لتساعد في تحقيق الاهداف أو التوصيل اليها ،وادناه عرض موجز لتلك الفروض وكالاتي:

١. **فرض الاستقلالية :** Economic Entity Assumption

يقوم هذا الافتراض على اساس استقلال الوحدات الاقتصادية بعضها عن بعض واستقلالها كذلك عن ملاكها، وعلى وفق هذا الافتراض يكون لكل وحدة اقتصادية سواء كانت مؤسسة اعمال أو دائرة حكومية أو وحدة دينية كالمسجد وغيرها شخصيتها المعنوية المستقلة وكذلك سجلاتها المحاسبية الخاصة بها، وهذا يعني أن جميع المعاملات المالية الخاصة بالملاك وليس لها علاقة بالوحدة لا يتم تسجلها في سجلات الوحدة الاقتصادية، فالوحدة الاقتصادية تعد نواة النظام المحاسبي الذي يتم تصميمه لها بحيث يغطي الانشطة التي تقوم الوحدة بمزاولتها ويعكس العمليات التي تكون بنفسها طرفاً فيها وذلك دون النظر للأنشطة الخاصة بأصحاب المصلحة فيها فالوحدة أذن هي كيان معنوي مستقل يفترض امكانية تعامله مع الكيانات الاخرى سواء كانت حقيقية كالأفراد أو معنوية كالمصالح والهيئات الحكومية أو الوحدات الاقتصادية الاخرى وبدون هكذا فرض لا يمكن معرفة نتيجة نشاط الشركة أو موجوداتها أو مطلوباتها كونها ستندمج مع نشاط الملاك وموجوداتهم ومطلوباتهم.

٢. **فرض الاستمرارية :** Going Concern Assumption

يقوم هذا الافتراض على أساس ان الشركة مستمرة في مزاولة نشاطها لمدة طويلة من الزمن، وهو ما يعني ابراز وتقييم الموجودات الخاصة بها والاستمرار باندثارها من سنة مالية الى اخرى طالما الشركة مستمرة في استخدام هذه الموجودات، كما ويعكس هذا الافتراض توقعات الاطراف ذات المصلحة بالشركة من جهة ويسمح بتنظيم السجلات المحاسبية والقيود واعداد القوائم المالية وعكسه هو التوقف أو عدم الاستمرار الذي يتطلب اعداد حساب تصفية الشركة. وفي هذه الحالة يجب ان تفصح القوائم المالية عن الاساس المستخدم لأعدادها، علماً بان معيار المحاسبة الدولي رقم(١) يتطلب الافصاح عن الظروف المهددة لفرضية الاستمرارية والمتوقع حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية.

٣. فرض الدورية : Periodicity Assumption

يقوم هذا الافتراض على أساس تقسيم الأنشطة الاقتصادية للشركة إلى عدة فترات زمنية دورية غالباً ما تكون سنة من أجل قياس نتيجة نشاطها وعدم الانتظار الى أن يتم تصفية أعمال الشركة، إي بمعنى إن فرض الدورية يعمل قياس نتائج النشاط بشكل أكثر دقة لذلك فهي تحتاج إلى وقت لتقسيمها غير إن صناع القرار لا يمكنهم الانتظار للتعرف على المعلومات المتعلقة بأداء الشركة ووضعها الاقتصادي في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم ومقارنة أداء الشركات واتخاذ الاجراءات المناسبة ، لذلك تقضي الاعتبارات العلمية في المحاسبة ضرورة تقسيم حياة الشركة المستمرة إلى فترات دورية بغية إعداد القوائم المالية التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير وتزويد الأطراف المعنية بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء، أذ انه في غياب هذا الفرض في تقسيم حياة المشروع الى فترات فانه يتطلب الانتظار حتى نهاية عمر المشروع.

٤. فرض وحدة القياس النقدي: Monetary Unit Assumption

يقوم هذا الافتراض على أساس أن وحدة النقد هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الاحداث الاقتصادية وقياسها، وعلى ذلك يتم استخدام النقود للقياس والتحليل المحاسبي وبناء على هذا الفرض يتم ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها الشركة على أساس النقد، كما ان فرض القياس وتوصيل المعلومات المالية على اساس النقد يؤدي الى مشكلة تتمثل في عدم ثبات قيمة وحدة القياس ذاتها اذ ان النقود هي اداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات وبالتالي فانه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، لذا يتطلب وضع افتراض ثبات وحدة القياس المحاسبي كي يجري اثباتها بالدفاتر المحاسبية وعدم تغييرها من وقت لأخر كلما تغيرت قيمة النقد وفي حالة عدم وجود هذا الافتراض يستوجب استمرار تغيير القيم بالدفاتر المحاسبية.

ثالثاً: المحددات المحاسبية: Accounting determinants

يرتبط بدراسة وفهم الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بعض من المحددات أو القيود التي تواجه تطبيق هذه الفروض والمبادئ المحاسبية ،وتمثل ضوابط وقيود يعمل على وفقها المحاسب ولا يمكنه تجاوزها ،ومن أهم هذه المحددات:

١. الكلفة : Cost Constraint

عند أعداد المعلومات المحاسبية ينبغي الموازنة بين تكاليف أعدادها والمنافع التي يمكن إن تستمد من استخدام هذه المعلومات ،وينبغي ان تفوق المنافع المستمدة منها تكاليف أعدادها وتقديمها فالمعلومات المحاسبية شأنها شأن اي سلعة اقتصادية فإنتاجها يتطلب تكلفة ومن ثم يجب تقييم المنافع المتوقعة من استخدام المعلومات المحاسبية في ضوء تكلفة اعداد وتقديم هذه المعلومات، لان كلفة إنتاج المعلومات المحاسبية التي يعدها المحاسب عن طريق القوائم المالية ينبغي أن إلا تزيد عن المنافع المتوقعة من نشر واستعمال الشركة لهذه المعلومات، إذ يمكن السعي للحصول على المعلومات المحاسبية فقط إلى الحد الذي تكون فيه المنفعة المتولدة تتجاوز كلفة الحصول على تلك المعلومات.

الفصل الثالث : الدورة المحاسبية(Accounting Cycle)

تمر العمليات المالية في أي شركة من الناحية المحاسبية وخلال المدة المحاسبية بعدة خطوات وتتكرر في كل مدة وتسمى هذه الخطوات بالدورة المحاسبية.

فالدورة المحاسبية تمثل المسار الذي تمر به الاحداث الاقتصادية (البيع والشراء والقبض والدفع) الخاصة بالشركة التي يمكن قياسها مالياً ، منذ نشوئها الى ان يتم تحديد نتيجة النشاط والمركز المالي لها. فيجري العمل المحاسبي ضمن مجموعة من الخطوات الرئيسة والمترابطة لأعداد القوائم المالية والتي تعكس السلسة المتتابعة الواجب اتباعها من قبل المحاسب للبدء بالعملية المالية واتمامها ،وتمر الدورة المحاسبية بخطوات عديدة وهي على الترتيب كالاتي:

١. أعداد المستندات المؤيدة لصحة المعاملات المالية (مستند صرف، مستند قبض، مستند قيد)
٢. تحليل وتسجيل العمليات المالية في سجل اليومية العامة من خلال القيود اليومية.
٣. ترحيل القيود من سجل اليومية الى سجل الاستاذ العام وترصيدها .
٤. أعداد ميزان المراجعة الاولي قبل التسويات .
٥. تصحيح الاخطاء المحاسبية ان وجدت.
٦. تسجيل قيود التسوية.
٧. أعداد ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات.
٨. تسجيل قيود الاقفال.
٩. أعداد القوائم المالية(الدخل، التدفقات النقدية، التغير بحقوق الملكية، المركز المالي).

فالدورة المحاسبية بصورتها المبسطة تجري وفق خطوات رئيسة يمكن توضيحها بالشكل رقم (٣) ادناه:

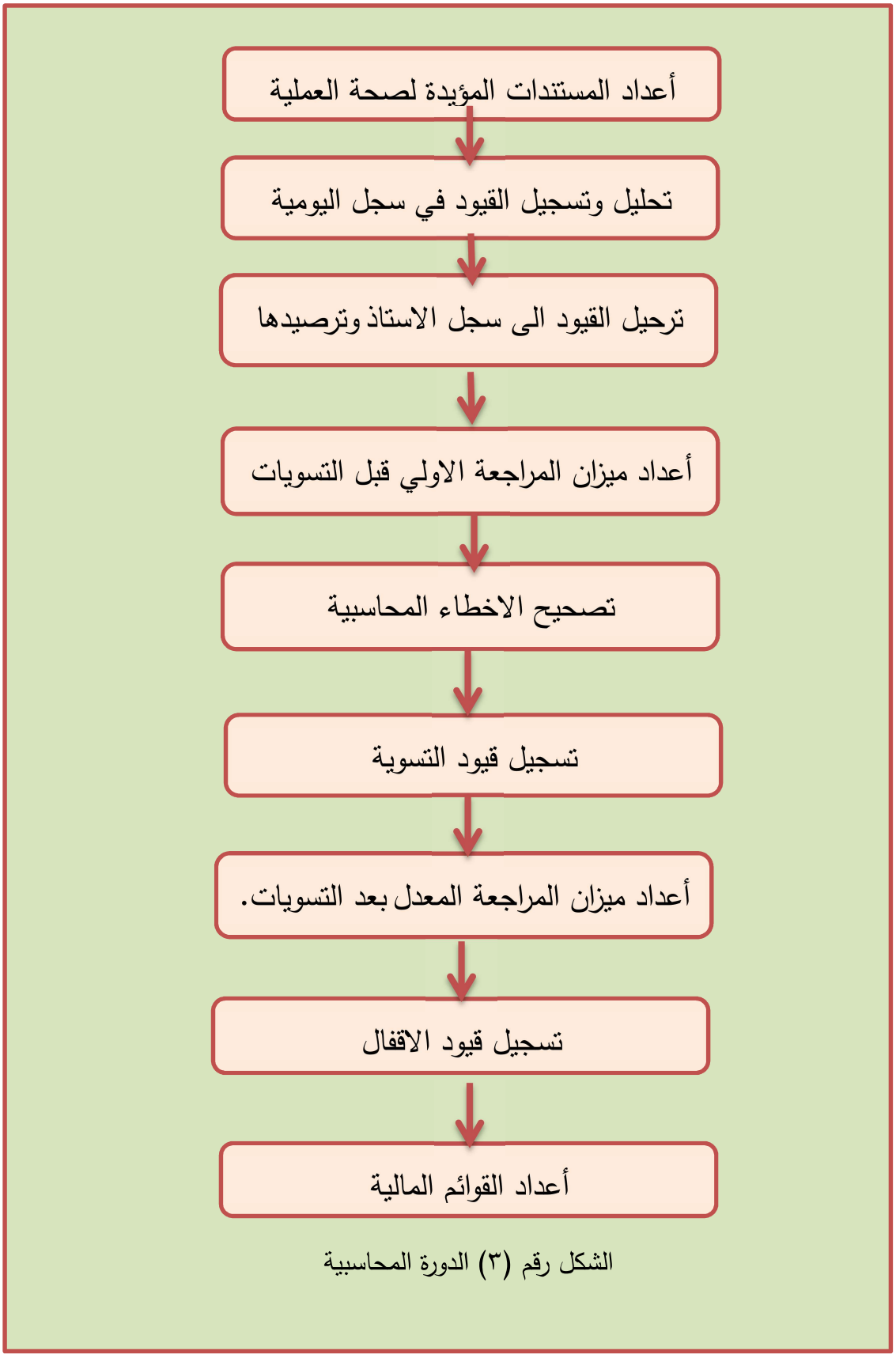

الشكل رقم (٣) الدورة المحاسبية

اولاً: أعداد المستندات المؤيدة لصحة العملية المالية:

المستند محرر كتابي يستعمل لأثبات حدوث اي عملية مالية، والعملية المالية هي الاحداث الاقتصادية كالبيع والشراء والقبض والدفع التي تحدث في المشروع أو الشركة وتؤثر على مبلغ أو طبيعة أحد الحسابات المعمول بها في هذا المشروع. والمستندات للعمليات المالية تعد العنصر الاساسي والمهم لأي نظام محاسبي ولغرض اثبات حدوث العملية المالية داخل الشركة أو بين الشركة والاطراف الخارجية لابد من وجود مصادر معتمدة وثبوتية لتسجيل هذه العملية يطلق عليها مستندات الاثبات وهي أوراق ثبوتية توثق وتؤيد حدوث العملية المالية كقائمة البيع التي تؤيد حدوث البيع وقائمة الشراء التي تؤيد حدوث الشراء والصك والكمبيالة وكشف البنك ،كما يجب توافر مجموعة من المستندات المحاسبية الرئيسة التي تبين طبيعة الحدث المالي لتسجيل العملية المالية في الدفاتر المحاسبية، وتتضمن المستندات الاتي:

١. **مستند القبض:** وهو المستند الذي ينظم لأثبات المبالغ المقبوضة نقداً أو بصك اذ لا يجوز ان يدخل أي مبلغ في صندوق الشركة أوفي حسابها في البنك الا بعد تنظيم مستند القبض، وهذا المستند يحتوي على معلومات منها اسم الجهة التي دفعت المبلغ وتاريخ الاستلام واسم وتوقيع المستلم وسبب الاستلام.
٢. **مستند الصرف:** وهو المستند الذي ينظم لأثبات المبالغ المدفوعة من الشركة لأطراف اخرى سواء دفع نقدي أو بصك، وهذا المستند يحتوي على معلومات عن المبلغ المصروف والجهة المصروف لها وسبب الصرف وتاريخ الصرف واسم وتوقيع كل من منظم المستند والمدقق الداخلي والمسؤول عن الصرف (الامر بالصرف) والجهة التي صرف لها المبلغ.
٣. **مستند القيد:** وهو المستند الذي ينظم لتسجيل العمليات المالية من واقع المستندات الاخرى المؤيدة أو لأجراء قيود التسوية ويبين معلومات عن الطرف المدين والدائن واسم الحساب وتاريخ المعاملة واسم وتوقيع كل من منظم المستند والمدقق الداخلي ومسؤول الحسابات والمسؤول عن الصرف.

ومن المقومات الهامة الاخرى للنظام المحاسبي هي المجموعة الدفترية التي تمثل احد المقومات الاساسية لنجاح النظام المحاسبي، ولا يمكن للمحاسبة ان تكون نظاماً متكاملاً في حالة عدم وجودها وتنقسم المجموعة الدفترية الى نوعين من السجلات:

اولاً: السجلات المحاسبية القانونية أو الاجبارية: وهي سجلات يلزم القانون الشركات مسكها كسجل اليومية العامة وسجل الاستاذ.

ثانياً: السجلات المحاسبية المساعدة: كسجل اليومية المساعد والاستاذ المساعد والسجلات الاحصائية.

ولقد الزم قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ وقبله قانون التجارة رقم(١٤٩) لسنة ١٩٧٠ ونظام مسك الدفاتر لأغراض ضريبة الدخل رقم(٢) لسنة ١٩٨٥ التاجر ان يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وفي جميع الاحوال الزمه بمسك سجل اليومية وسجل الاستاذ أما لسجلات الاخرى فأنها تعد سجلات عرفية اعتادت

الشركة على مسكها لظروفها الخاصة وللمعلومات القيمة التي تقدمها السجلات ومن هذه السجلات السجلات المساعدة.

ثانياً: تحليل وتسجيل العمليات المالية:

العمليات أو الاحداث الاقتصادية هي العمليات التي يقوم المحاسبون بتسجيلها في سجلات الشركة في وقت معين خلال المدة المحاسبية واثناء ممارستها لنشاطاتها الاعتيادية أو غير الاعتيادية وتوثر على مركزها المالي بصورة متوازنة وقد تكون هذه العمليات بين الشركة واطراف خارجية ويطلق علها العمليات الخارجية كشراء بضاعة أو موجود ثابت من احد الموردين التجار، واقتراض مبلغ من النقود، و بيع بضاعة الى الزبائن وغيرها، وقد تكون بين طرفين داخل الشركة ويطلق عليها العمليات الداخلية وتوثر على ممتلكات الشركة ولابد من تسجيلها كعمليات الاندثار أو سحب مواد من المخازن لغرض استخدامها في التصنيع وهناك احداث قد لا يتحدد الطرف الاخر فيها مثل الحريق والفيضان والسرقة ولها اثارها على ممتلكات الشركة وتخضع نتائجها الى التسجيل المحاسبي بعد تقييمها بالوحدات النقدية، ويمكن تصنيف العمليات المالية التي تقوم بها الشركة الى:

- **العمليات التمويلية:** وهي العمليات التي تمارسها الشركة بهدف تمويل نشاطاتها المختلفة وتتضمن عمليات تمويل الشركة من قبل اصحاب الشركة أو المساهمون ورأس المال يعد ابرز حساب فيها والذي يعني مقدار الاموال التي يوظفها المالكون قبل ممارسة الشركة لنشاطها ويتوقف نمو هذا الحساب على مقدار الدخل الذي تحققه الشركة فيزداد بتحقق الارباح وينقص في حالة الخسارة والمسحوبات الشخصية وهذا النوع من التمويل يسمى التمويل الداخلي. وقد تحتاج الشركة الى الاموال اثناء اداء نشاطها من مصادر تمويل اخرى لتغطية احتياجاتها وعند حصوله عليها يترتب عليه التزام مالي لتسديدها في وقت محدد مثل القروض النقدية والتي يطلق عليها بالمطلوبات والتي قد تكون قصيرة او طويلة الاجل.
- **العمليات الرأسمالية:** وهي العمليات المتعلقة بالحصول على الموجودات الثابتة بجميع اشكالها وتطويرها والاستفادة منها والتي تمتلكها الشركة بهدف استخدامها لممارسة نشاطها وليس لغرض اعادة بيعها كالأراضي والمباني والسيارات والمكائن وغيرها.
- **العمليات الايرادية:** هي الاحداث الاقتصادية التي تنشأ نتيجة ممارسة الشركة لنشاطها الاقتصادي بهدف الحصول على الارباح كعمليات شراء البضاعة وبيعها والمصاريف التشغيلية للشركة كأجور العاملين والايجار واجور الكهرباء والماء وغيرها.

١. تحليل العمليات المالية:

أن حدوث أي عملية مالية هي الاساس في بدء العمل المحاسبي والاحداث المالية هي تعبير عن العمليات التجارية في صورة مالية قابلة للقياس والتحقق وتؤثر على مبلغ موجودات ومطلوبات الشركة أما بالزيادة أو بالنقصان ومن هذه العمليات أو الاحداث المالية (بيع بضاعة لاحد الزبائن واقتراض مبلغ من احد المصارف وشراء بضاعة أو مستلزمات اخرى من احد التجار ودفع مصاريف عن خدمات مقدمة للشركة كأجور الماء والكهرباء والهاتف والصيانة وغيرها. فبعد حدوث العملية المالية وتحديد المستندات الثبوتية المؤيدة لصحتها يجري تحليل هذه العملية وعملية

التحليل هي المرتكز الاساسي لعمل المحاسب المالي اذ ينبني عليها كل المهام التالية فاذا كان تحليل العملية سليماً فانه يحتمل ان تكون المهام التالية سليمة أما اذا كان التحليل خاطئاً فان كل ما يأتي بعد ذلك سيكون خاطئاً.

ويقصد بتحليل العملية المالية معرفة الحسابات التي تأثرت بهذه العملية ومعرفة أيها مديناً وايها دائناً وهذا تمهيداً لتسجيلها في السجلات المحاسبية. فيتم تحليل جميع العمليات المالية الى طرفين طرف يأخذ وطرف يعطي فالطرف الذي يعطي شيئاً يسمى(دائناً) ومطلوباً له والطرف الذي يأخذ ذلك الشيء يسمى(مديناً)أو مطلوباً، وينبغي ان تكون القيمة في الطرفين متساوية، وهذا شيء منطقي اذ ان المبلغ المتداول بين الطرفين واحد أو بمعنى اخر ان مقدار المديونية مساوي لمقدار الدائنية. وعملية التحليل المالي للتعرف على الطرف المدين والطرف الدائن تعد من أهم أعمال المحاسب المالي عموماً. فلو قمت بالاقتراض من زميلك مبلغ (١٠٠,٠٠٠) الف دينار على سبيل المثال فانك تصبح مديناً مطلوب لزميلك بهذا المبلغ وزميلك يعد دائناً أي يطلبك هذا المبلغ فالطرف الذي أخذ يسمى(مدين) والطرف الذي أعطى يسمى(دائناً) ،وادناه الشكل رقم (٤) يوضح تحليل العملية المالية:

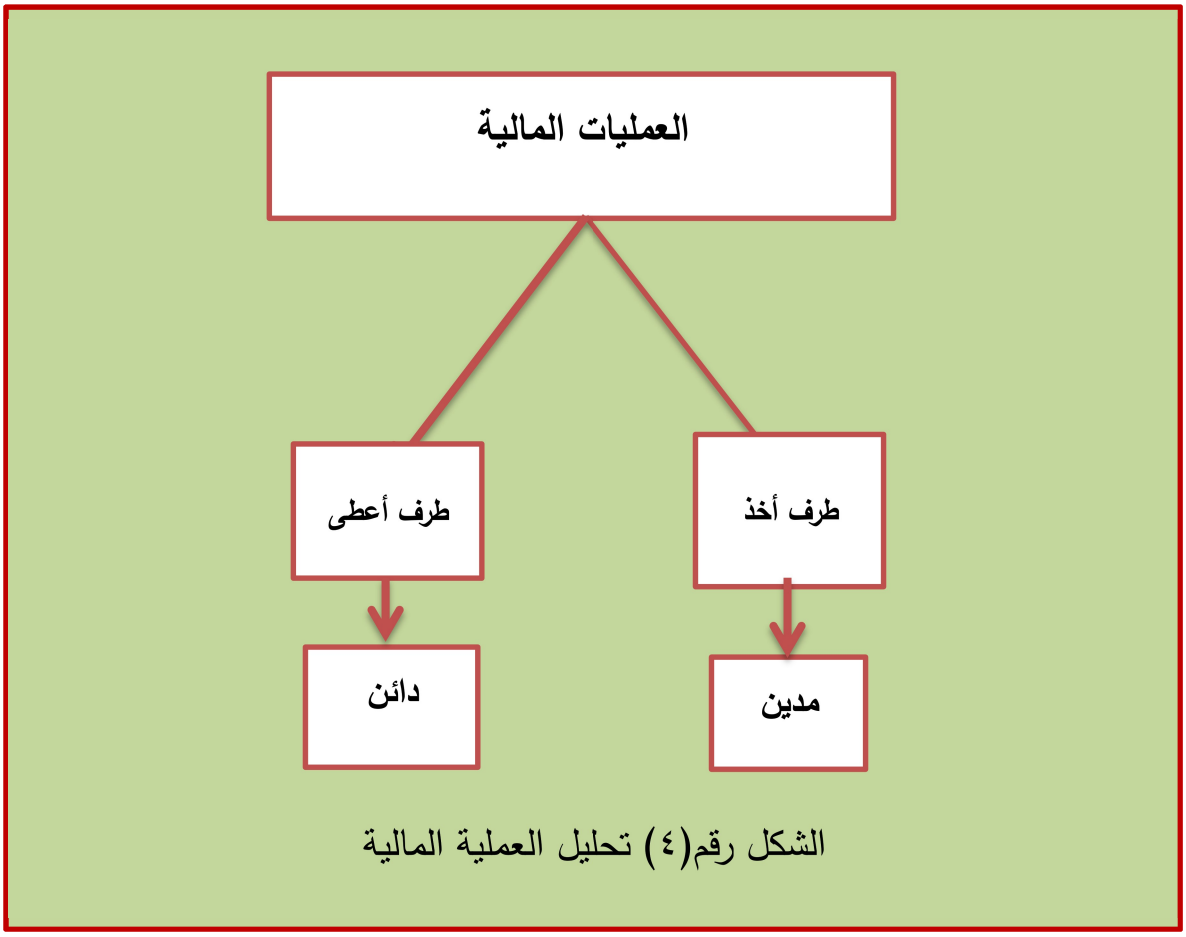

الشكل رقم(٤) تحليل العملية المالية

في المحاسبة يتم تطبيق هذه الفكرة عند تحليل الاحداث الاقتصادية الخاصة بالشركة فيتم تحليل كل العمليات الى طرفين الطرف الايمن يمثل الجانب المدين من الحساب ، والطرف الايسر يمثل الجانب الدائن من الحساب وعادة ما يرمز للجانب المدين بـ(من) وللطرف الدائن بـ(الى)،وان تسجيل المبالغ في الطرف الايمن من الحساب يعني جعله مديناً وان تسجيل المبالغ في الطرف الايسر من الحساب يعني جعله دائناً ، وان عملية التسجيل هذه تعد قاعدة في المحاسبة تصلح لكل الحسابات. وفي كل عملية من العمليات المالية يكون مجموع ما يثبت في الجانب الايمن من

الحساب لابد ان يتساوى مع مجموع ما يثبت في الجانب الايسر، ويطلق على أثبات كل عملية من العمليات محاسبياً (القيد المحاسبي) فالقيد المحاسبي هو تسجيل العملية المحللة.

مثال ١: اشترت احدى الشركات سيارة بمبلغ ٢٠٠٠,٠٠٠ دينار سددت قيمتها نقداً.

تحليل العملية:

١. تحديد نوع العملية: عملية مالية لأنها أدت الى تغير في موجودات الشركة (الوحدة الاقتصادية) زيادة في الموجودات بالموجود الثابت السيارة ونقص في موجود اخر (الموجودات المتداولة) وهو نقدية بالصندوق.

٢. تحديد أطراف العملية:

السيارات ← أخذ (زاد) ← فهو مدين

الصندوق ← أعطى (نقص) ← فهو دائن

مثال٢: اشترت احدى الشركات بضاعة بمبلغ ١٠٠٠,٠٠٠ دينار على الحساب (بالأجل)

تحليل العملية:

١. تحديد نوع العملية: عملية مالية لأنها أدت الى تغير في موجودات ومطلوبات الشركة زيادة في الموجودات(الموجودات المتداولة) البضاعة وزيادة في المطلوبات (المطلوبات المتداولة) الدائنون.

٢. تحديد أطراف العملية:

البضاعة ← أخذ (زاد) ← فهو مدين

الدائنون ← أعطى (زاد) ← فهو دائن

مثال ٣: استلم أحد التجار ايراد أوراق مالية قيمتها ٣٠٠,٠٠٠ دينار بصك.

١. تحديد نوع العملية: عملية مالية لأنها أدت الى تغير في موجودات الشركة زيادة في الموجودات(الموجودات المتداولة) المصرف(البنك) ونقص في الايرادات ،ايراد أوراق مالية.

٢. تحديد أطراف العملية:

البنك ← أخذ (زاد) ← فهو مدين

الايراد ← أعطى (نقص) ← فهو دائن

مثال ٤: دفعت أحدى الشركات ايجار قيمته ٢٥٠,٠٠٠ دينار بصك.

تحليل العملية:

٣. تحديد نوع العملية: عملية مالية لأنها أدت الى تغير في موجودات الشركة نقص في الموجودات(الموجودات المتداولة) المصرف(البنك) وزيادة في المصروفات ،مصروف الايجار.

٤. تحديد أطراف العملية:

الايجار ← أخذ (زاد) ← فهو مدين

البنك ⟵ أعطى (نقص) ⟵ فهو دائن

بعد ما عرفنا أن كل عملية مالية يتم تحليلها الى الاطراف ذات العلاقة من طرف أخذ وطرف معطي ، وعرفنا كذلك أن الطرف الاخذ يعد مديناً والطراف المعطي يعد دائناً فأننا ننتقل الان الى كيف يثبت المحاسبون هذه العمليات في السجلات المحاسبية.

يوضع أمام الطرف المدين	**من حـ / اختصار للمدين**

يوضع أمام الطرف الدائن	**الى حـ / اختصار للدائن**

فيصبح القيد المحاسبي:
من حـ/ الطرف الاخذ
الى حـ/ الطرف المعطي

الحساب المدين والحساب الدائن

المدين والدائن هما مصطلحان يستخدمان في المعالجات المحاسبية، فالطرف المدين هو الطرف الاخذ المستلم للمال ويأخذ عبارة(من حـ) ويكون في الجهة العليا من القيد (حصل المبلغ)، أما الطرف الدائن هو الطرف العاطي الدافع أو المستلم للمال ويأخذ عبارة (الى حـ) ويكون في الجهة السفلى من القيد (فقد المال)، وعلية فان لكل واحد من هذه الحسابات طبيعته الخاصة به اذ ان الحساب يزداد حسب طبيعته وينقص بعكس طبيعته فالإيرادات تزداد بعملية القبض والمصروفات تزداد بعملية الانفاق أما النقدية فهي تزداد بقبض المبالغ وتنقص بصرف المبالغ وهكذا. وادناه الجدول رقم (١) يبين الحسابات المدينة والدائنة.

الجدول رقم (١) جدول يبين الحسابات المدينة والدائنة

	الحسابات الرئيسة في كل شركة
الموجودات	طبيعتها (مدين) لما تزيد تصبح مدين ولما تنقص تصبح دائن
المطلوبات	طبيعتها (دائن) لما تزيد تصبح دائن ولما تنقص تصبح مدين
حقوق الملكية	طبيعتها (دائن) لما تزيد تصبح دائن ولما تنقص تصبح مدين
الايرادات	طبيعتها (دائن) لما تزيد تصبح دائن ولما تنقص تصبح مدين
المصروفات	طبيعتها (مدين) لما تزيد تصبح مدين ولما تنقص تصبح دائن

ولابد من التمييز بين الحسابات المدينة (حسابات مدينة بطبيعتها) والحسابات الدائنة (حسابات دائنة بطبيعتها) وكما موضح بالجدول الاتي: